

## نقيب الأطباء: لبنان لا يزال يستحق لقب مستشفى الشرق الأوسط وجامعته

احتلت الازمة الصحية والطبية موقعها المتقدم في لائحة الازمات التي تناسلت نتيجة الانهيار المالي والنقدي، وارتحت بظلالها على حياة العاملين في القطاع الصحي. فالى عدم قدرة فئات كبيرة على مراجعة الطبيب او دخول المستشفى، يعاني العاملون في القطاع على أكثر من مستوى، مما دفع اصحاب الاختصاص منهم الى الهجرة بحثا عن لقمة عيش كريمة

بعد تفجير مرفأ بيروت في 4 آب 2020، لكن اثارها بقيت اخف. ان عددا كبيرا ممن هاجروا قرروا العودة ولو بنسبة لا تعوض ما فقدناه. ولا بد من الاشارة الى هجرة اخرى شملت تلامذة كليات الطب والمتخرجين الجدد سعيا الى التخصص في الخارج والعمل. ان استعادة هؤلاء قد تكون اصعب بعد ان ينخرطوا في مجتمعاتهم الجديدة. ما نسعى اليه يكمن في توثيق هذه الهجرة وسط مخاوف ناجمة عن الطلب والحاجة الى الاطباء اللبنانيين والممرضين والممرضات، فالعالم لا يزال يقدر مستوى المستفيدين من التعليم الجامعي لدينا. لذلك نسعى الى ما يربط الطبيب الصامد في ارضه ونظيره المنتشر لتبادل الخبرات، ومزيد من التعاون التقني والعلمي في الابحاث الطبية، ونحن نستعد لعقد مؤتمر في تموز المقبل يجمع اطباءنا ونظراءهم من اصول لبنانية لتبقى نقابة الاطباء مظلة حامية للجميع.

هل توقعت ان يصل الوضع في لبنان الى ما نحن عليه خصوصا على مستوى هجرة الكفايات الطبية؟ وكيف يمكن استعادتها؟  
بالتأكيد لم اتوقع ذلك منذ ان بدأت رحلتي الدراسية في كلية الطب وصولا الى انخراطي في القطاع الاستشفائي سواء في الداخل او الخارج كنت افخر بأن لبنان مستشفى الشرق الاوسط وجامعته. لكن، لا يمكن لاحد ان يتجاهل ما تركته ازمت السنوات الثلاث الاخيرة من تداعيات سلبية على القطاعين الجامعي والاستشفائي. لكن رغم كل الصعوبات التي نواجهها ما زال القطاع الجامعي صامدا ومستحقا للقب جامعة الشرق الاوسط، علما ان غياب بعض الاساتذة لم يحل دون بقاءه الافضل والاحسن في منطقة الشرق الاوسط والخليج. البرهان هو في تهافت الطلاب من لبنان والخارج على ابواب جامعاتنا للمشاركة في الفحوص الاولى للدخول الى السنة الاولى للطب. اما في ما يخص القطاع الاستشفائي فهو يعاني من نقص الاطباء وبعض الاختصاصات، مما ادى الى اقبال بعض المراكز الطبية والاجنحة المتخصصة في المستشفيات. لكننا مازلنا على قناعة بأن القطاع الطبي تجاوز اخطر تداعيات الازمة، وهو يقدم الخدمات الصحية العالية الجودة. في المقابل، ليست لدينا احصاءات دقيقة ويا للأسف، لعدد الاطباء الذين هاجروا، وفي تقديرنا ان الموجة الاولى من الهجرة في بداية الازمة المالية عام 2019 تراوحت بين 25 و30% قبل ان تأتي الهجرة الثانية

الضامنة نتيجة الاجراءات البيئية التي تتحكم بها الدوائر المعنية في وزارتي المال والصحة ومصرف لبنان، لضمان استيفاء الحد الادنى من اتعابه وان كانت بالعملة الوطنية وفق سعر السوق ليضمن على الاقل الكلفة التشغيلية.

هل توقعت ان يصل الوضع في لبنان الى ما نحن عليه خصوصا على مستوى هجرة الكفايات الطبية؟ وكيف يمكن استعادتها؟  
بالتأكيد لم اتوقع ذلك منذ ان بدأت رحلتي الدراسية في كلية الطب وصولا الى انخراطي في القطاع الاستشفائي سواء في الداخل او الخارج كنت افخر بأن لبنان مستشفى الشرق الاوسط وجامعته. لكن، لا يمكن لاحد ان يتجاهل ما تركته ازمت السنوات الثلاث الاخيرة من تداعيات سلبية على القطاعين الجامعي والاستشفائي. لكن رغم كل الصعوبات التي نواجهها ما زال القطاع الجامعي صامدا ومستحقا للقب جامعة الشرق الاوسط، علما ان غياب بعض الاساتذة لم يحل دون بقاءه الافضل والاحسن في منطقة الشرق الاوسط والخليج. البرهان هو في تهافت الطلاب من لبنان والخارج على ابواب جامعاتنا للمشاركة في الفحوص الاولى للدخول الى السنة الاولى للطب. اما في ما يخص القطاع الاستشفائي فهو يعاني من نقص الاطباء وبعض الاختصاصات، مما ادى الى اقبال بعض المراكز الطبية والاجنحة المتخصصة في المستشفيات. لكننا مازلنا على قناعة بأن القطاع الطبي تجاوز اخطر تداعيات الازمة، وهو يقدم الخدمات الصحية العالية الجودة. في المقابل، ليست لدينا احصاءات دقيقة ويا للأسف، لعدد الاطباء الذين هاجروا، وفي تقديرنا ان الموجة الاولى من الهجرة في بداية الازمة المالية عام 2019 تراوحت بين 25 و30% قبل ان تأتي الهجرة الثانية

نقيب اطباء لبنان الدكتور يوسف بخاش طمأن الى ان القطاع الطبي الجامعي ما زال صامدا ومعه الاستشفائي، وان لبنان "لا يزال يستحق لقب مستشفى وجامعة الشرق الاوسط، وان عددا من الاطباء الذين هاجروا عادوا الى لبنان وان بنسبة لا تعوض ما فقدناه". بعدما فند لـ"الامن العام" الاجراءات التي اتخذت لتحسين اوضاع النقابة المالية ورفع تقديماتها، اكد ان العلاقات جيدة مع المديرية العامة للامن العام وبقية مكونات القطاع الصحي، لافتا الى ان النقابة تجهد لتأكيد حضورها على المستويين العربي والدولي.

في ظل التخبط الذي يعيشه لبنان اين هي نقابة الاطباء مما يجري، وما دورها في ادارة شؤون القطاع الصحي والاجتماعي والنقابي؟  
لا يخفى على احد ما تركته الازمات التي عصفت بلبنان من تداعيات سلبية متناصلة. فالانهيار المصرفي انعكس على مختلف وجوه حياتنا اليومية، لاسيما الصحية والاستشفائية وكان الاطباء من بين الاكثر تأثرا نتيجة صعوبة الوصول الى تقديمات المؤسسات الضامنة الرسمية منها والخاصة التي باتت معدومة بفعل انخفاض القدرة الشرائية لدى اكثر اللبنانيين وتقلص المخصص منها للكلفة الاستشفائية. قياسا بحجم المسؤوليات الملغاة على عاتقنا كنقابة، وبالإضافة الى دورها ومهمتها المنصوص عنها في قانون الاداب الطبية، فانها تعتبر نفسها مسؤولة معنويا تجاه كل من الطبيب والمواطن من جهة وتجاه القطاع الصحي برمته. لذلك، فان النقابة تقوم بجهود اضافية في خدمة جميع هؤلاء، لذا علينا ان نواجه الازمة المالية للحفاظ على دخل الطبيب لتعزيز صموده والاستمرار باداء رسالته المهنية. وما يعيقنا التأخير الحاصل في جباية حقوقهم من الجهات



نقيب اطباء لبنان الدكتور يوسف بخاش.

اكثر من معطى ديمغرافي خبرته منظمة الصحة العالمية. فالوقت اليوم مثالي لرسم خارطة طبية تركز على الافادة الكاملة مما هو موجود من اطباء واختصاصيين في لبنان لبناء خارطة صحية عادلة ومتحضرة قد تدفعنا الى الدمج بين مراكز الاشعة والمختبرات وتزويدها بأفضل التقنيات لتقدم خدماتها بأوسع واقل كلفة تشغيلية.

في ظل الازمة المالية وجائحة كورونا وتفجير المرفأ تحول لبنان الى وجهة مهمة للهبات الطبية والاستشفائية الدولية والاممية، فهل وصلت الى مستحقها؟

انا على ثقة بأن معظم المساعدات الاستشفائية والهبات الطبية التي وصلت الى لبنان من الجهات المانحة بلغت هدفها. لو لم يتحقق ذلك لاغلت غالبية مستشفيات العاصمة ابوابها ولكننا فعلا شهدنا كارثة صحية. فهذه المساعدات ساهمت في صمودنا وفي دعم الطبيب والجراح ومكنتنا من تغطية كلفة بعض الاعمال الجراحية.

كثير الحديث في الاونة الاخيرة عن فوضى في سوق الادوية وانتشار المزور والمهرب منها، ما هي شهادة نقيب الاطباء في هذا الموضوع الخطير؟

اذا اندلعت الفوضى في اي دولة ستؤدي حتما الى تجاوزات في كل القطاعات، ومع الاسف لقد وصلنا في لبنان الى هذه المرحلة ولا يمكن لأحد اخفاء ما نشهده من اعمال تهريب للادوية واستعمال غير المرخص منها من وزارة الصحة، وهو امر خطير ينعكس على صحة المواطن.

الصحة، لجأنا الى استيفائها على اساس مؤشر الدواء الذي تصدره وزارة الصحة اسبوعيا بدلا من سعر الصرف الرسمي للدولار على 1500 ليرة بالتعاون مع وزيري الصحة والمال، وهو ما تحقق في مهلة تسعة اسابيع بعد تسلمي مهامنا، وادى الى انقاذ صندوق التقاعد ومنعنا انهياره بعدما كان حتميا. هذا ما سمح لنا برفع المعاش التقاعدي للطبيب المتقاعد، بالحد الادنى المقبول، من دون ان نضطر الى رفع كلفة الانتساب الى النقابة.

انتم على تماس مع القطاعات الطبية والاستشفائية، كيف تصف علاقاتكم مع نقابة اصحاب المستشفيات ووزارة الصحة والصناديق الضامنة؟

نحن على صلات يومية مع مكونات القطاع الصحي والقيمين عليه، بدءا بوزارة الصحة بحيث ان الوزير الدكتور فراس ابيض لم يتأخر لحظة في الوقوف الى جانبنا، مروراً بالمنظمات الدولية ونقابات المهن الصحية وكليات الطب والمراكز الصحية والاستشفائية، وهي مبنية على الاحترام المتبادل على قاعدة الحفاظ على القطاع الصحي وتطوره، والدفاع بطريقة قانونية عن مصالح الطبيب والنقابة وحقوقهما. اذا شاب علاقتنا بنقابة المستشفيات بعض الاشكالات، فان تطبيق قانون الاداب الطبية وقانون عمل اللجان الطبية ينظم العلاقة بيننا.

كيف تصف علاقاتكم بالمديرية العامة للامن العام وهل هي محكومة بتفاهات محددة؟

علاقتنا كنقابة والمديرية العامة للامن العام جيدة سواء مع المدير العام اللواء عباس ابراهيم شخصيا، او على المستوى المؤسسي بين النقابة والمديرية. لم تتوان المديرية يوما عن تسهيل امورنا في اي وقت، وما تمناه ونعمل من اجله يهدف الى تطوير هذه العلاقة. نحن ندرك حجم المعاناة والتحديات المالية التي يواجهها الصندوق الاستشفائي في المديرية، وما استطاع قوله ان هناك عملا جديا يؤدي الى الوقوف الى جانب ضباط الامن العام وعناصره على مستوى المعاينة الطبية وكذلك التسهيلات الممكنة في المستشفيات، لكي تتمكن يدا بيد للمساهمة في تعافي لبنان والنهوض به لاعادته الى ما كان.

عدد كبير من الاطباء المهاجرين قرر العودة ولو بنسبة لا تعوض ما فقدناه

مواجهة ما يجري تقع على عاتق الوزارات المعنية، كالصحة والاقتصاد والداخلية، التي عليها ضبط الحدود ومنع تهريب الدواء غير المرخص وغير المعترف به.

يتحدث اطباء لبنان اليوم عن نهضة مالية في نقابة الاطباء بعد تجميد ايرصتها، ما هي الاجراءات التي اعتمدها لتجاوز ازمته واحياء برامج التمويل؟

نحن في نقابة الاطباء نتساوى مع من جمدت اموالهم في المصارف وخصوصا تلك العائدة للصناديق الخاصة بالضمانات للاطباء العاملين والمتقاعدين ولم يعد في مقدورنا توفيرها لمستحقيها. لذا لجأنا الى الاجراءات التي تعزز مداخيلها من بعض الرسوم المستحقة لنا من الشركات المستوردة للادوية وهي بنسبة 0.5%، وتلك المستوردة للتجهيزات والمعدات الطبية بنسبة 2%. وحين تزامن تحملي مسؤولية النقابة مع تحرير اسعار 90% من الادوية من وزارة